متطلبات الصناعة الزراعية في ظل إستراتيجية تنويع الاقتصادي في الجزائر "إنتاج التمور بالجزائر نموذجا"

د. قاشي يوسف
أستاذ محاضر
جامعة البويرة –الجزائر

د. مداحي محمد
أستاذ محاضر
جامعة البويرة– الجزائر

الملخص:
تعتبر الجزائر من بين أكثر المناطق ملاءمة لزراعة أشجار النخيل في العالم، حيث تتطابق المتطلبات البيئية لشجرة النخيل مع الظروف المناخية السائدة، إذ أن إنتاج وتصدير التمور في البلدان العربية نسبته ضعيفة مقارنة بالمواد الزراعية الأخرى، إذ يعترض ذلك مجموعة من المشاكل تتعلق بالإنتاج والتسويق إضافة إلى الآفات التي تصيب مختلف أنواع التمور، لذا وجب الاهتمام بهذا المنتج لمدى مساهمته للقطاع الصناعي، وخاصة الصناعة الزراعية أو الصناعة الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الزراعية، القطاع الفلاحي، إنتاج التمور.

Abstract:
Algeria is among the most suitable for the cultivation of palm trees in the world, with identical environmental requirements for the palm tree with the climatic conditions, as the production and export of dates in the Arab countries accounted weak compared to materials other agricultural, as opposed to a set of problems related to production and marketing in addition to pests of various types of dates, so should interest in this product for its contribution to the industrial sector, especially the agricultural industry or the food industry.

مقدمة:

يحتل القطاع الزراعي العربي دورا بارزا منذ القدم في اقتصاديات الوطن العربي، حيث ساهمت الزراعة بين 25-30% في ناتجه المحلي الإجمالي في الستينات والسبعينات، إلا أن هذه المساهمة تراجعت في الثمانينات والتسعينات لأقل من 17.6%، كما تراجع حجم العمالة الزراعية من إجمالي القوة العمالية العربية من 60% إلى 40% في الفترتين السابقتين وهذا ما انعكس سلبا في مساهمة الزراعة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي[1].

تعتبر زراعة النخيل في المجتمعات العربية ذات أهمية خاصة ليس فقط كمصدر للغذاء ولكن لارتباطها بعادات وتقاليد وقيم اجتماعية توارثتها الأجيال، مما جعل للنخيل نظرة خاصة في هذه الدول ومنها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية لذلك اعتبرت شعارا لها وتجسيدا علميا لمكانتها ولتألفها مع البيئة المحلية. حيث لا تخلوا حديقة أو شعار من النخيل بأنواعه المختلفة الإنتاجية والتزيينية وتعتبر أشجار النخيل رمزا للبيئة الصحراوية حيث أنها من أكثر النباتات تكيفا مع البيئة الصحراوية نظرا لتحملها درجات مرتفعة من الحرارة والجفاف والملوحة قد لا تتحملها كثير من النباتات الأخرى.

تعتبر الجزائر من بين أكثر المناطق ملاءمة لزراعة أشجار النخيل في العالم، حيث تتطابق المتطلبات البيئية لشجرة النخيل مع الظروف المناخية السائدة، إذ أن إنتاج وتصدير التمور في البلدان العربية نسبته ضعيفة مقارنة بالمواد الزراعية الأخرى، إذ يعترض ذلك مجموعة من المشاكل تتعلق بالإنتاج والتسويق إضافة إلى الآفات التي تصيف مختلف أنواع التمور، لذا وجب الاهتمام بهذا المنتج لمدى مساهمته للقطاع الصناعي، وخاصة الصناعة الزراعية أو الصناعة الغذائية.

ولهذا سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نعرج على متطلبات الصناعة الزراعية في ظل إستراتيجية تنويع الاقتصادي في الجزائر "إنتاج التمور بالجزائر نموذجا"، بالإضافة إلى معوقات السياسة التنموية في هذا المجال، وذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الاستثمار الصناعي الزراعي كآلية لدعم المنتج الفلاحي.

المحور الثاني: أهمية صناعة وإنتاج التمور في الجزائر بين الواقع والمأمول.

المحور الثالث: متطلبات صناعة التمور في الجزائر في ظل إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات.

المحور الأول: الاستثمار الصناعي الزراعي كآلية لدعم المنتج الفلاحي.

1- مفهوم الاقتصاد الزراعي: يمكن تعريف علم الاقتصاد الزراعي بأنه مجموعة الأفكار والآراء والتطبيقات الزراعية التي تستهدف السيطرة على الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة المستهدفة تعظيم الناتج وتحقيق أكبر قدر من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعة، ويهتم الاقتصاد الزراعي بحل المشاكل المرتبطة بالزراعة.[2]

2- خصائص القطاع الزراعي واقتصاديات الزراعة: يمكن تحديد مجموعات رئيسية من الخصائص التي تتعلق بالنشاط الزراعي واقتصاديات الزراعة والتي من أهمها:[3]

1.2.العرض والطلب الزراعي: يختلف عرض المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات غير الزراعية، وذلك راجع إلى انه يخضع لمتغيرات يصعب أحيانا التحكم فيها، أما الطلب فهو ذو مرونة منخفضة نسبيا، وتختلف هذه المرونة تبعا للأقاليم الجغرافية ذات الأنماط الداخلية المتباينة؛

2.2.التركيب التنافسي للنشاط الزراعي: حيث يشكل المناخ التنافسي للبنية الزراعية من أهم الخصائص المؤثرة على الوحدات الزراعية سواء كانت صغيرة أو متوسطة، وكذا تجانس المحصول الواحد في المزارع المتعددة، فضلا عن حرية الدخول والخروج من النشاط الزراعي؛

3.2.ارتفاع الأهمية النسبية للتكاليف الثابتة وثبات الموارد الزراعية على مستوى القطاع: يعد رأس المال الثابت اللازم لعمليات الإنتاج الزراعي من أهم خصائص القطاع الزراعي، حيث تتميز التكاليف الثابتة بارتفاع مع عدم مرونة عرض الموارد الثابتة في النشاط الزراعي؛

4.2.موسمية الإنتاج وصعوبة التحكم في كمية المحاصيل المنتجة: وذلك نظرا لارتباط المحصول الزراعي بالمتغيرات البيئية والبيولوجية الواقعة خارج إدارة المزارع، حيث يصعب التنبؤ بحجم الإنتاج الزراعي سواء على مستوى المزرعة أو القطاع، ولاسيما المحاصيل الغذائية الرئيسية؛

5.2.الترابط بين الإدارة والحيازة ومخاطر التمويل الزراعي: حيث يؤدي ذلك إلى التأثير على في الكفاءة الإنتاجية انطلاقا من أن المزارع يستهدف تعظيم صافي دخله المزرعي، ويتطلب منه ذلك الاهتمام بالاستثمارات المزرعية ودورته الزراعية وتركيبه المحصولي المؤدي إلى زيادة إيراداته وتدني تكاليفه؛

6.2.الخصائص الزراعية الأخرى: كأهمية ملكية الأراضي، وفاعلية الابتكار وتبني المستحدثات الزراعية الدافعة إلى التطور الزراعي، فضلا عن ميل العاملين للقطاع الزراعي إلى الاستقرار في حياتهم المعيشية.

3- العوامل الفاعلة في القطاع الزراعي: يوضح الشكل رقم"**01**" أهم الخصائص الفاعلة في القطاع الزراعي.

الشكل رقم"01": العوامل الفاعلة في القطاع الزراعي.

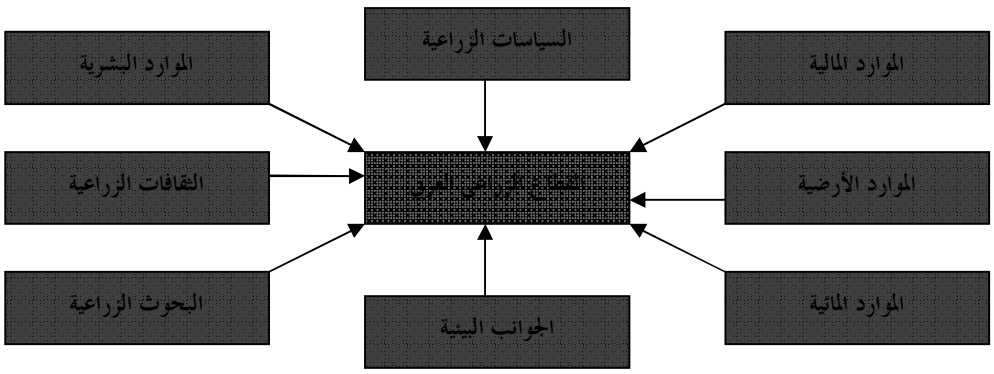

المصدر: محمود الأشرم: **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007،

4- صعوبة تنمية القطاع الزراعي العربي: من أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام تنمية القطاع الزراعي العربي ما يلي[4]:

- ☑ اعتماد معظم الزراعية العربية على الهطولات المطرية؛
- ☑ عدم قدرة المزارعين على مواكبة التقدم التكنولوجي الزراعي المرتفع الكلفة؛
- ☑ زيادة السكان بنسبة تفوق كثيرا نسب زيادة الإنتاج الزراعي؛
- ☑ تناقص مساحات الأراضي المخصصة للزراعة بسبب عوامل التصحر والتوسع العمراني والتجاري؛
- ☑ ضعف البنية التحتية؛
- ☑ القصور في مواجهة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للقطاع الريفي؛
- ☑ ضعف الخدمات البحثية والتسويقية والإرشادية؛
- ☑ عدم تنوع مصادر الائتمان الموجهة من قبل الجهاز المصرفي؛
- ☑ تزايد أنواع الضمانات للحصول على المصادر التمويلية.

5- الأهمية الاقتصادية "الصناعية" لنخلة التمر: للثمار قيمة غذائية عالية فهي مصدر غذائي متكامل غني بالسكريات والفيتامينات والأملاح المعدنية، وتعتمد العيد من الصناعات(الدبس، السكر السائل، الكحول الأثيلي، الخل) على الثمار، وتستخدم الثمار الرديئة في صناعة الخميرة وعلف الحيوانات.

إن وجود نخلة معناه وجود أربعة مصانع لاستغلالها:

- ❖ للعجوة من البلح، للورق من جريدها؛
- ❖ للأثاث والحصير والحقائب من سعفها؛
- ❖ للكربون من نواها.

وتقسم النخلة في هذا المجال إلى:

- ☑ **جذوع النخلة:** تستخدم في سقف وأبواب المنازل؛
- ☑ **الجريد (السعف):** سقف بعض المنازل وأقفاص الطيور وتعبئة الفاكهة؛
- ☑ **الخوص:** الحصير والمقاطف والأسبتة والحقائب اليدوية والقبعات وحشو مقاعد الأثاث ونوع من البيتموس والعلف

للمواشي؛

- ☑ **الليف**: الحبال والتنجيد والتنظيف؛
- ☑ **الجمار**: (أو الجزء الأبيض من قلب النخلة) تؤكل طازجة أو يصنع منها مخلل أو حلاوة؛
- ☑ **الطلع**: استخراج ماء مقطر يسمى (ماء لقاح) يستعمل لعلاج الأمعاء عند أهل البادية وقد يعطر به ماء الشرب أحياناً؛
- ☑ **العرجون**: لصناعة بعض الأدوات المترلية كالأطباق والسباتة والمكانس؛
- ☑ **حبوب اللقاح**: يؤكل الفائض منه مباشرة أو بعد خلطه بعسل النحل أو غيره وفي الطب الشعبي يوصف لقاح النخيل لعلاج البرود الجنسي والعقم؛
- ☑ **نسغ النخلة**: وهو ماء يستخرج منها إذا قطعت ويستخرج منه شراب اللكة أو (اللقة)، عسلي اللون ويشرب طازجاً وله فوائد شتى في الطب الشعبي.
- ☑ **النوى**: ولها عدة فوائد:
  - يؤكل بعد أن يلين بالماء ويدق ويغلى مع الحليب (يصبح بهذه الحالة كالعجينة فيؤكل على هذه الصورة؛
  - استخراج الزيت بنسبة 8% يصلح للأكل وصناعة الصابون؛
  - مستحضر طبي لعلاج أمراض الكلى والمجاري البولية؛
  - وقود في الأفران وفحم؛
  - علف للمواشي.

6- الاستثمار الصناعي الزراعي كآلية للتنمية الصناعية: إن التطور الصناعي لا بد أن يمر كخطوة أولي بمرحلة تطوير الزراعة، ولهذا يجب تطوير زراعة المحاصيل الزراعية التي تشكل المواد الصناعية الخام كالقطن النخيل الزيتون....إلى جانب ذلك يجب تصنيع المواد الحيوانية الخام وذلك عن طريق تطوير وتجديد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأرياف والقرى لأن الصناعة تقوم في أغلب الأحيان في المواقع التي تتمتع بوجود مصادر طاقة كهربائية كافية شبكة طرق برية مؤهلة قوي بشرية ماهرة فضلاً عن وجود بني تحتية ملائمة للصناعة، وفي بلادنا توجد كل هذه الإمكانيات في المدن فقط، ولهذا فإقامة صناعات لا تعتمد علي الزراعة يعني باختصار تجاهل وتهميش الأرياف حيث الزراعة والاعتماد علي تنمية المدن فقط، وهذا بدوره سوف يشجع الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتالي إهمال أنشطة الزراعة والصيد والرعي وتلاشي دورها في الاقتصاد الوطني، ولأن مدننا لا طاقة لها باستيعاب الأعداد الهائلة من النازحين وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وتتضاعف كل الأسعار بما في ذلك أجرة السكن، تنخفض الأجور في سوق العمالة لوجود البطالة الكثيفة، وكل هذه العوامل أسباب رئيسية لإشعال التوترات الاجتماعية لأتفه الأسباب لهذه يجب وضع برامجنا لإزالة الفوارق التنموية بين المدن والقرى.

إن سياسة تطوير الصناعة التي تعتمد على الزراعة تعني توفير عوامل الاستقرار والعيش الكريم للمزارع والراعي وصائد السمك كل في حقله وداره وبالتالي تفادي تعريضهم لمأساة النزوح، ومن ثم إتاحة الفرصة لهؤلاء في تطوير وتحسين سبل حياتهم بوفرة الإنتاج وتصدير الفائض عن حاجتهم إلى المدن أو خارج البلاد، علي أن تقام المصانع الخاصة بمنتجات المراعي والمصائد والمزارع في حقولها الطبيعية، وهنا تتاح الفرصة المزارعين والصيادين الرعاة للالتحاق بالمصانع واكتساب مهارات جديدة وتحسين وتطوير سبل المعيشة، وهو ما يسمح بانتقال أعداد كبيرة منهم إلى احتراف مهن أخرى ويرتفع مستوى الاهتمام بالأرض أمام المستثمرين الزراعيين لتطوير زراعتهم كماً ونوعاً عبر إدخال التكنولوجيات الزراعية.

7- الصناعة الزراعة والتنمية المحلية في العالم: أدت عملية خصخصة القطاع العام إلى انخفاض حاد في مستوى استثمارات البنى التحتية في الجماعات المحلية خاصة في القرى الصغيرة، وقد أثرت هذه العوامل تأثيرا غير مناسب على سكان المناطق الريفية، لذا كان لزاما للرجوع تدريجيا والاعتراف بالدور الذي تؤديه الزراعة وارتباطاتها بقطاعات النمو الأخرى (مثل قطاع الخدمات، والصناعة صغيرة، والسياحة)، وفي تحفيز التنمية المحلية اللامركزية بوصفها عاملا رئيسيا في تعزيز التنمية الوطنية، والتي يجب أن تتسم بمزيد من التوازن بحيث تكفل تغيرا اجتماعيا اقتصاديا أوسع نطاقا وأكثر إنصافا، كما تكفل في الأجل الطويل استدامة اجتماعية وسياسية، وتظهر الإحصائيات في الواقع على أن كل دولار من النمو في الزراعة يدر في البلدان النامية **2.60** دولار، وإن من أهم أهداف التنمية الزراعية المحلية المستدامة هو خفض نسبة الفقر والتي لا يمكن بلوغها بالاقتصار على زيادة التدفقات المالية إلى الجماعات المحلية، بل ينبغي تعزيز قدرات السكان في القرى والتجمعات السكانية الريفية لأن يصبحوا شركاء نشطين في عملية التنمية عن طريق استخدام نهج تتسم بمزيد من المشاركة وتعدد القطاعات والأطراف المعنية في وضع السياسات، وبصفة عامة فإن تحقيق أهداف التنمية الزراعية الإستراتيجية المتكونة مما يلي:

☑ **تحقيق الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية والريفية والعمل الموجّه لتعزيز الحصول المباشر على الأغذية**، وذلك بتطوير البحوث والإرشاد الزراعيين، فقد شهدت السنوات الماضية، تراجع كبير في الإنتاج الزراعي كما شهدت الغلاة الزراعية للكثير من المحاصيل ركودا أو أنها انخفضت، ويستلزم علاج هذه المشكلة أن العمل على زيادة الاستثمارات بصورة كبيرة في استحداث التقنيات الحديثة ونشرها وتطبيقها؛

☑ **تحقيق اللامركزية في التسيير وتحسين قدرات الجماعات المحلية على تقديم الخدمات** بما تضمنه ذلك من نتائج عميقة بعيدة المدى خاصة في المناطق الريفية وتحسين سبل العيش فيها، والعمل على تحسين آليات التمثيل وتحقيق مزيد من الصرامة على الصعيد المحلي.

8- مساهمة الجماعات المحلية في تطوير الصناعة الزراعية في الجزائر: إن الإستراتيجية التي يجب أن تعتمد عليها الجماعات المحلية لتطوير قطاع الصناعة الزراعة في القرى والأرياف يجب يعتمد على وجود توجه سياسي واقتصادي يدرك بقوة أنه لا محال من وجود تنمية دون الرجوع إلى الأرض لتحقيق تنمية مستدامة واكتفاء في التغذية وتحقيق صناعة زراعية قائمة بذاته تتخذ من المنتج المحلي مادة أولية ومن القدرات الفنية المحلية والأجنبية طريقا للدخول للأسواق العالمية، ويتحقق ذلك بمايلي:

☑ الاستغلال الأمثل للمواد الزراعية تنمية وتطوير الريف زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية في كافة الاختصاصات بتمكين القطاع الخاص الوطني والأجنبي من لعب دوره في عملية التنمية الصناعة الزراعية، وكذا تدعيم وتقوية البناء المؤسسي والأطر القانونية للزراعة والتنمية البشرية ورفع مستوى الخدمات تشجيع التعاون والتكامل بين المناطق المختلفة؛

☑ توفير الإطار القانوني والتشريعات الملائمة، وتفعيل دور الهيأة الإدارية المحلية في تحسين الجوانب التنظيمية والرقابية وسن التشريعات وتقديم الخدمات المساندة، تطوير المؤسسات القائمة وتدعيم وتسهيل عملية إنشاء مؤسسات صناعة زراعية جديدة ملائمة مع الاحتياجات وإيجاد آليات التنسيق، كما يجب تشجيع إنشاء الجمعيات وتنظيمات الفلاحين من أجل رفع كفاءة الأداء بتشجيع على المشاركة الفاعلة في صياغة الخطط المستقبلية، تعظيم الفائدة النسبية المتوفرة من خلال المؤسسات غير الحكومية والجامعات المتواجدة وقدرة التنسيق؛

☑ تطوير نظام للتمويل الصناعة الزراعي بدعم تمويل بعض الأنشطة والمشاريع والمؤسسات الصغيرة الرائدة وذات الجدوى في إحدى مجالات عمليات الإنتاج الزراعي، إيجاد طرق غير تقليدية لتمويل الأنشطة الصناعة الزراعية خاصة في مجال نقل التكنولوجية وكذا تطوير نظام للتامين الزراعي؛

☑ تشجيع الإدارة المستدامة الصيد البحري وتطوير الاستزراع السمكي في المياه العذبة والمالحة دراسة المخزون السمكي

وإيجاد طرق المحافظة عليه، زيادة الإنتاج من خلال استخدام الطرق الحديثة للإكثار والصيد وتدريب الصيادين ورفع خبرتهم، الاستفادة من مياه الري والينابيع والعيون في إنتاج الأسماك، تنظيم وتطوير الإنتاج السمكي؛

☑ المساهمة في توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار مناسبة تبني التقنيات الحديثة في الإنتاج، توجيه الإنتاج لتلبية متطلبات الأسواق المحلية تشجيع الإنتاج التعاقدي مع المزارعين، توفير الدراسات والمعلومات التسويقية للمنتجين؛

☑ توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنية التحتية إنشاء مخابر التأكد من النوعية والمحاجر الزراعية والبيطرية، اعتماد مواصفات ومقاييس للإنتاج الزراعي، إصدار التشريعات اللازمة بما يتلاءم مع التشريعات الدولية والإقليمية، تنظيم العمل والرقابة في كافة الأسواق، توفير خدمات التخزين، التبريد، النقل المبرد، التدريج، التغليف والتعبئة، إنشاء نظام للمعلومات والخدمات التسويقية؛

☑ تسهيل حركة التجارة الزراعية ودراسة الإمكانيات التصديرية المستقبلية حسب السلعة والسوق، الحد من القيود والإجراءات البيروقراطية وغير الفنية على التجارة الزراعية، وتشجيع ودعم الصادرات الزراعية والزراعات الجديدة والعمل على فتح أسواق جديدة، السعي الحثيث للاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الاتحاد الأوروبية؛

☑ توفير مناخ ملائم لقيام التحالفات الإستراتيجية والشراكات بين المؤسسات المحلية والأجنبية في قطاع الصناعة الزراعية لأنه أمر يسمح باكتساب قدرات أداء وتكنولوجية في زمن قياسي؛

☑ وضع السياسات والبرامج الزراعية يجب أن يكون وفق دراسة علمية واضحة فإنه لا ينبغي البحث عن الزيادة في إنتاج الأغذية وذلك على حساب تآكل قاعدة الموارد الطبيعية، وأن المطلوب هو اتخاذ إجراءات فعالة لإحياء التربة وموارد المياه، والمخزونات السمكية والغابات والغطاء النباتي الأخضر الذي لحقت به الأضرار بالفعل من جراء الممارسات الزراعية السابقة قليلة الحذر؛

☑ زيادة التركيز على حماية الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفي خلال تحسين وتهيئة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق الأساليب الزراعية الأفضل، وبخاصة إدخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الأسمدة العضوية، إذ أن تحقيق استراتيجيات إنتاج أكثر استدامة يكون باستخدام السماد الأخضر والإدارة المتكاملة للآفات لتخفيض الآثار السلبية على البيئة والصحة.

☑ تشجيع إستراتيجيات الابتكارية في تربية النباتات مثل تهجين أصناف عالية الغلة مع الأصناف ذات القدرة على تحمل الضغوط لزيادة الغلاة لأن الأساليب الحديثة في تربية النباتات تؤدي إلى إنتاج أصناف من المحاصيل لديها قدرة كبيرة على تحمل الجفاف، لذا فإنه يلزم القيام بهذه الأنشطة على نطاق واسع يتيح فرصة واسعة لتحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني؛

☑ إن القيام بإدخال وسائل لتربية النبات والحيوان تقاوم الآفات والأمراض، والتي تتم في غالبية الأحوال بمساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المتطورة، كما أن إتباع أسلوب الإدارة المتكاملة للآفات كمنهج لإدارة الآفات والأمراض تساعد على تخفيض المخاطر بالنسبة للمنتجين والمستهلكين والبيئة؛

☑ إن التمكن من إحراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري قد يغطي العجز في الاستثمارات في التكنولوجية ورأس المال البشرى إذ أثبتت التجربة أن تحسين وسائل وموارد الري أدى إلى تحسن ملحوظ في الإنتاجية والدخل فعلى سبيل المثال ومنذ عام 1997 تمكنت الصين من تحسين أساليب الري في مساحة تبلغ 13 مليون هكتار، مما أدى إلى زيادة الغلاة وحدوث وفر قدره 10 مليارات متر مكعب من المياه سنويا، وإن لشبكات الري ذات الإدارة الضعيفة آثار سلبية، وفي الجزائر يعتبر الاستخدام السليم للمياه مشكلة ملحة إذ يجب تبني إستراتيجية لتشجيع الاستخدام الكفء للمياه وكذا تخفيف الضغط على إمدادات المياه الجوفية المتناقصة وذلك بالاهتمام بتقنيات جمع المياه؛

☑ إن ابتكار السياسات والبرامج الإنمائية يجب أن تستند إلى اللامركزية بالنسبة للخدمات، واتخاذ القرار وتنويع المحاصيل والمنتجات وإستراتيجيات تحسين البنية الأساسية وتعزيز فرص العمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية، وتشمل التحديات الأساسية أمام هذا النهج الإنمائي الجديد في ضمان تقديم المشورة الإرشادية والإمداد بالمدخلات مثل البذور المحسنة والأسمدة وتقديم الائتمان لإتاحة الفرصة لأهالي الريف من تحديث تكنولوجيات الإنتاج والتخزين، وإنشاء شركات للتجهيز تزيد من قيمة المنتج الزراعي؛

☑ تطوير العلاقة الشراكة على نطاق واسع بين الجامعات ومنظمات البحوث العامة وخدمات الإرشاد والمزارعين كما هو معمول في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وجنوب إفريقيا، للتأكد بأن التكنولوجيات الجديدة سوف تأتي ملائمة لاحتياجات المزارعين. وغالبا ما يقوم المنتجون، وبخاصة منتجو محاصيل التصدير الجيدة بتحمل كافة أو جزء من تكاليف البحوث كما هو الحال في شركات البحوث والتنمية في استراليا، ويمكن أيضا الخوض في تجربة خصخصة خدمات الإرشاد وتقديم مساعدات من الحكومة من أجل شراء التجهيزات والمساعدة الفنية؛

☑ دعم الاستثمارات التي ترمى إلى تحسين التخزين وزيادة كفاءة نظم ما بعد الحصاد لما لها من أثر مباشر على الدخل الزراعي والأمن الغذائي؛

☑ إن إتباع نهج متعدد القطاعات للأمن الغذائي والتنمية المستدامة يفتح الطريق أمام فعالية أكبر في مجال استخدام الأراضي كما تساعد التجارب العملية البسيطة على استبعاد الزراعة من البيئات الهشة حيث أن الأراضي الزراعية الهشة يجب أن تعود إلى الغابات والأراضي العشبية، كما يجب استخدام أسلوب رسم خرائط التربة والمناخ لاختيار أنسب المناطق لمحاصيل معينة وللثروة الحيوانية، والغابات، والأحياء المائية، إضافة إلى أن هناك أمور أكثر أهمية بالنسبة للتنمية المستدامة والمتمثلة في الترتيبات الاجتماعية المتطورة والتي تقوم على إيجاد نماذج اتفاق في الرأي بين مختلف أصحاب الشأن المزارعين، الصناعات الزراعية، السكان المحليين الجماعات المحلية والبيئية وجميع المستويات الحكومية حول أفضل وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها من أجل الصالح العام.

9- واقع التطوير الزراعي في برامج التنمية المحلية: إن التنمية المحلية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود قطاع تنموي قوي يجلب الاستثمارات والموارد المالية المناسبة، وإن السياسات الاقتصادية المتعاقبة التي شهدتها الجزائر أدت في النهاية إلى عدم وجود أي تخصص مباشر في الاقتصاد فلا وجود لقطاع صناعي ولا خدمات ولا زراعة خاصة مع فشل المناهج الاقتصادية الاشتراكية، إن دخول الجزائر لاقتصاد السوق يفرض على متخذي القرار البحث على ترشيد أكبر للنفقات والبحث عن موارد مالية كبيرة تمكن من تسيير الفترة الاقتصادية الراهنة، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على قطاع اقتصادي منتج، وأن الجزائر بقدراتها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية لا يمكن أن تجد أحسن من القطاع الزراعي كرافد للتنمية الشاملة، وإضافة إلى ذلك فإن عملية تسيير الإدارات والجماعات المحلية والتي أصبحت عائقا أمام الدولة لأدائها السلبي يكون بواسطة دفعها إلى تبني سياسة تنموية قائمة على هذه الجماعات بتوفير الدعم المحلي للتنمية الزراعية من خلال تطوير الاستثمارات المحلية في المجال الزراعي والصناعة الزراعية وذلك بتوفير المناخ الملائم أمام المستثمرين المحليين أو الخارجيين مما يسمح لهذه الجماعات من توفير الإيرادات اللازمة التي تسمح لها بالتكفل باحتياجات السكان والتخفيف على ميزانية الدولة وترشيد الإنفاق.

المحور الثاني: أهمية صناعة وإنتاج التمور في الجزائر بين الواقع والمأمول.

أولا: أهمية زراعة التمور في الجزائر: إن المناخ في معظم مناطق زراعة النخيل ملائم لذلك تنتشر هذه الزراعة بشكل واسع وأن الإنتاج العالمي قد تضاعف وهذا ما يدل على وجدود اهتمام متزايد على إنتاج التمور وقد أصبح استهلاك التمور متزايدا نظرا لقيمتها الغذائية فتعتبر من السلع الاستهلاكية الأساسية وأصبحت كذلك سلعة تصديرية ذات مستقبل كبير في معظم الدول

المنتجة.[5] فالصادرات من التمور تحتل مكانا بارزا في الصادرات الزراعية فالجزائر من دول شمال إفريقيا التي تسوق منتجاتها من التمور نحو أوروبا اعتمادا على وضعيتها الجغرافية الملائمة ولكن إن لم تحسن من طرق الإنتاج والتكاليف خاصة التمور ذات الجودة العالية فسوف تجد نفسها أمام منافسة شديدة نظرا لتطور الإنتاج في كل من تونس والولايات المتحدة الأمريكية لأن لهما صنف من أصناف التمور الذي يعتبر منتج أساسي في الجزائر ألا وهو صنف دقلة نور.

وتعتمد الدول على الصادرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية ولما يكون اعتماد البنيان الاقتصادي على محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل يجعله قليل المرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية.

والظروف الاجتماعية غير ملائمة لذا كان لتنويع الصادرات أهمية كبيرة في ضمان الحصول على العملات الصعبة بل وتبادلها من عام لآخر. وتوجد مجموعتين من المصدرين فدول الخليج تصدر إنتاجها نحو آسيا ودول الشرق الأوسط وإفريقيا تصدر إنتاجها نحو أوربا وبنسبة أقل نحو دول الساحل الإفريقي كالنيجر والمالي، المجموعة الأولى: تصدر إنتاجها من التمور نحو الدول الكثيرة السكان مثل الصين- الهند- باكستان – مصر أين تعتبر التمور غذاء أساسي لجزء هام من سكانها. والمجموعة الثانية: تصدر إنتاجها من التمور ذات النوعية الجيدة نحو أوربا أين تعتبر التمور غذاء غير أساسي بل كفاكهة.

ثانيا: واقع زراعة التمور في الجزائر: تمتلك الجزائر 4,7 مليون نخلة وتتموقع كثاني أكبر مصدر للتمور عالميا بعد تونس بمعدل إنتاج يقدر بنصف مليون طن إلا أن ذلك لا يعني أنها تحقق هذا الإنتاج بكفاءة نتيجة عراقيل وعقبات تواجهها. بلغ الإنتاج الوطني للتمور 6,3 مليون قنطار في 2009 و 7,2 مليون قنطار في سنة 2010 بحيث حوالي 2,4 مليون قنطار يتمثل في نوعية دقلة نور لاسيما نحو أوربا وتحتل الجزائر المرتبة السابعة للبلدان المنتجة في العالم لتبلغ قيمة إنتاج التمور في الجزائر 60 مليار دج[6].

1- عراقيل زراعة التمور في الجزائر: تبرز عراقيل زراعة التمور في الجزائر من خلال ثلاث عقبات كبرى تلقي بظلالها على إنتاج أفخر وأجود التمور محليا، وتتمثل هذه العقبات في: نقص الدعم اللوجستي، ضعف قدرات التخزين وعدم الترويج بالشكل المرجو. ويضاف إلى ذلك عراقيل فرعية ومشكلات أخرى تواجه زراعة التمور والتي نذكر منها:

☑ عدم تنظيم مهنة التصدير، وغياب السرعة في ضمان نقل البضائع كونها سريعة التلف؛

☑ نقص المياه، وتأثير المضاربين والوسطاء.

ويحدث هذا رغم إقدام الحكومة الجزائرية على تصنيف التمور كفرع "إستراتيجي" برسم المخطط الإنمائي (2010-2014). كما أم النقائص الميدانية محسوسة ويجملها في محدودية ترسانة التغليف والتخزين التي تستخدم في جني التمور، وتكفل حماية المنتج فضلا عن نقص الأدوية المضادة لداء البوفروة الذي أضحى يهدد النخيل بكثرة تماما مثل مرض "البيوض" الذي يهدد التمر وبات المزارعون في الجنوب الجزائري لاسيما محافظتي غرداية وبسكرة يشتكون من شبح البيوض وما يتسبب به الأخير من تآكل وخسائر. كما يضاف أيضا افتقاد القطاع إلى هامش مناسب من وسائط النقل وما زاد عسره بطء القروض المصرفية الممنوعة للمزارعين وهو ما يحول دون الارتقاء بإنتاج التمور إلى مستويات قياسية ترقى بالقطاع إلى مستوى مصدر حيوي لصادرات الجزائر خارج المحروقات كما أن مشكلة قلة الترويج رغم امتلاك الجزائر ثروة هائلة من التمور تستحق التثمين وإعطائها المكانة

اللائقة بها وذلك بالتعريف بالتمور الجزائرية مثلما تفعله دول الجوار[7].

2- برامج الدعم التنموية وآليات ترقية زراعة التمور: تراهن الجزائر خلال السنوات المقبلة على رفع حجم صادراتها من التمور إلى حدود مليار دولار إذا ما تم استغلال كل الطاقات الممكنة والفرص المتاحة بحيث يشكل الأمر تحديا باعتبار أن التوصل إلى صادرات أوسع نطاقا وأرفع قيمة يعد هدفا واقعيا[8]. وتأتي ترقية زراعة التمور كضرورة حتمية فرضتها واقع هذه الزراعة فشملت آليات الترقية طرق المرافقة التقنية والمالية وتحليل الانشغالات تحليلا علميا وتثمين الإنتاج.كما نذكر من بين البرامج التنموية هو تنظيم الفرع من خلال إنشاء مجلس وطني مهني للتمر والنخيل وتتكون كل مجموعة من هيئات لها علاقة بالجانب المختصة به مثل بنك التنمية الريفية التي تتكفل بالتمويل. ويضاف إلى ذلك أن زراعة التمور في الجزائر من بين الفروع الإستراتيجية العشر التي تولى لها سياسة التجديد الزراعي والريفي أهمية كبرى. وسطرت الدول مشروعا في إطار البرنامج الخاص بالجنوب لإعادة الاعتبار لواحات النخيل القديمة واستفادت من 60 كم من الكهرباء الفلاحية و50 كم من المسالك الفلاحية. كما قدرت الأغلفة المالية التي رصدتها الدولة لإعادة الاعتبار للنخيل القديم 80 مليار سنتيم كمرحلة أولى تمثلت في الآبار الارتوازية ومد الشبكات وقنوات السقي الفلاحي وتزويد الفلاحين بالمضخات المائية والكهربائية. واستفادت المجمعات الفلاحية بولاية الوادي بغلاف مالي قارب 25 مليار سنتيم.

وأعلنت الحكومة الجزائرية عن "الجسر الأخضر" لتصدير التمور الذي سيكون من شأنه المساعدة في تصدير "تمور دقلة نور" للأسواق الأوروبية مباشرة، على أن يجري تصدير التمور عبر مرافئ ومطارات الجزائر العاصمة-وهران- سكيكدة- وبجاية إضافة على مراكز تمنراست وأدرار وإليزي، ومن ضمن آليات ترقية زراعة التمور في الجزائر نذكر:

☑ توسيع في تصنيع وتعبئة التمور لما له من أهمية في تقليص الفائض السنوي للإنتاج وبالتالي الحصول على قيمة مضافة ترفع المردود الاقتصادي للتمور من خلال تحسين وسائل الإنتاج؛

☑ رفع الطاقة التصديرية للأسواق التقليدية (أوروبا ودول الساحل) إضافة إلى إيجاد أسواق تصديرية جديدة؛

☑ تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية؛

☑ التكامل بين الخطة الإنتاجية والتصديرية من ناحية وتحسين الكفاءة التخزينية وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية والنقل البحري من ناحية أخرى؛

☑ القيام بدراسات تقنية واقتصادية دقيقة لمعرفة المستهلك وسلوكه والمخزن من التمور وهذا بهدف معرفة الفائض منه لاتخاذ السياسة التصديرية ذات الكفاءة العالية في المستقبل.

3- آفاق زراعة التمور في الجزائر: إن إستراتيجية الإنتاج والتسويق الخارجي للتمور تعتمد على كل المواصفات القياسية للتمور لأن الأسواق الخارجية يكثر فيها عدد المتعاملين من داخل البلد أو من خارجه وفيها من المناقشة ما لا يتوقع وهذا بمزاحمة بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية لصادرات التمور الجزائرية ولاسيما "دقلة نور" وبالتالي نجد أن التمور الجزائرية قد دخلت إلى كل الأسواق الدولية منها كندا وألمانيا ودول الخليج وتماشيا مع التوجيهات الحالية لدخول في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل فإن الدولة الجزائرية تحاول تنمية القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة الصادرات الوطنية وذلك عن طريق غرس ما يفوق 10.000 هكتار من أشجار النخيل خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2014 وينص البرنامج لتطوير هذا الفرع على تعويض أشجار المخيل التي أحرقت وتحسين معالجة الأشجار ومرحلة ما بعد الإنتاج (التحويل والتعليب)[9].

المحور الثالث: متطلبات صناعة التمور وتسويقها في الجزائر في ظل إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات.

أولا: متطلبات إنتاج التمور في الجزائر: لتحقيق الأهداف المسطرة ورفع الإنتاج الوطني من التمور اتخذت وزارة الفلاحة جملة من التدابير أهمها: "إعادة تهيئة الواحات القديمة وغرس مساحات جديدة لأشجار النخيل، إلى جانب إنشاء 1000 وحدة جوارية للقصور والواحات للتحويل والتوضيب والتغليف، بالموازاة مع الاهتمام بتطوير وعصرنة الصادرات وإدماج التمور ضمن نضام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي وترقية مختلف الأنواع، وأخيرا تحديث التقنيات الزراعية في الواحات". وللإشارة فإن شعبة التمور تعد من بين الشعب الهامة والإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي استفادت بدورها من العديد من الإجراءات الهامة والتحفيزات في إطار السياسة الجديدة للقطاع الفلاحي أو ما يسمى بسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي كما تم إدراجها ضمن القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في الندوة الوطنية ببسكرة، وتمثل ذلك في المساعدات الهامة التي تقدمها الدولة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة، حيث استفاد إنتاج التمور وتصديرها من تحفيز ملائم سيشمل أساسا الحفاظ عل غابات النخيل وتجديدها إلى جانب بناء وحدات التوضيب والتصدير.

ثانيا: واقع صناعة وتصدير التمور في الجزائر: عرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت دقلة نور بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، لكن منتجنا من هذه المادة الإستراتيجية تعرّض لهزات متتالية على مستوى الإنتاج والتسويق وتعرضت علامتنا التجارية إلى النهب في الأسواق العالمية، وهي وضعية تجذرت على مراحل وأفقدت الجزائر زبائنها التقليديين في هذا المجال، وتم في ذلك تسجيل نوع من الاختلال في ثلاثية قوامها الإنتاج والتسويق والتصدير. وتشهد السوق المحلية للتمور في بلادنا تدهورا ملحوظا بسبب ما يعرض من منتج دون المستوى كما تشهد صادراتنا من هذه المادة تراجعا سنة بعد أخرى، وما يثير القلق هو أن هذا الواقع يأتي في ظل الدعم المالي والتقني المخصص لقطاع الفلاحة للرفع من القدرات الإنتاجية للمحاصيل الفلاحية ومنها التمور، وحسب المنتجين ورئيس الجمعية الوطنية لمصدري التمور، فإن الأمر يرتبط بالمضاربين الذين يخلون بنوعية التمر الجزائري وهو مشكل يوجد حله – حسب ممثل وزارة الفلاحة– في تكتل أهل الفرع انطلاقا من التسويق حتى التصدير، ومثلما يؤثر المضاربون سلبا على نوعية التمر تتدخل عوامل أخرى في سبب تراجع نشاط التصدير منها العراقيل البيروقراطية وتأخر استفادة المصدرين من الإعانات المالية الموجهة لهم وهو انشغال يؤكد وجوده المنسق العام للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ويقترح بشأنه مدير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية استحداث هيئة رسمية ترافق المصدرين على مختلف المستويات منها التمويل المالي والجباية والجمركة والنقل عبر الحدود، وهو أمر يقر ضرورة إقحام كل من مصالح التجارة والمالية والنقل للوصول إلى تحقيق إستراتيجية الجزائر الرامية في مجال التجارة الخارجية والتي منها التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من صادراتنا خارج المحروقات[10].

وحسبما أوردته دراسة متخصصة أصدرها باحث من جامعة ورقلة حول موضوع "إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر"،

فإن زراعة هذا المنتج في بلادنا تتمركز في مناطق الواحات وتحديدا في كل من بسكرة، بوسعادة طولقة، وادي سوف، ورقلة، تقرت، وادي ميزاب، أدرار، رقان، تيميمون، بشار، تمنراست، عين صالح، والمنيعة، تنتج جميعها 800 صنف من التمور منها الجافة ونصف الجافة واللينة[11].

وحسب السيد فريد عبدوش مدير فرعي مكلف بتطوير الشعب النباتية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تصريح لـــ "المساء"، فإن الجزائر تسعى من خلال مختلف البرامج التي وضعتها منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية، وقد تمكن القطاع منذ سنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية"، من توسيع المساحات المزروعة من أشجار النخيل إلى نسبة معتبرة قاربت 100 بالمائة انتقلت فيها المساحة من 100 ألف هكتار إلى 169.3 ألف هكتار، ويتم في إطار برنامج التجديد الاقتصادي والريفي، التركيز على عملية توفير نوعيات جيدة وممتازة من التمور من خلال القضاء على مختلف الأمراض التي عادة ما تصيب الأشجار والثمار وتم في هذا المجال تقديم إعانات مالية للفلاحين وتوفير الدعم التقني لهم انطلاقا من خدمات المعاهد المتخصصة التابعة للوزارة، كما تم تخصيص صندوق خاص لدعم الاستثمار الفلاحي، موجه إلى عدد من الفروع ومنها ما يخص زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمر، ويهدف هذا الصندوق إلى دعم عمليات تهيئة النخيل وقلع القديمة منها، وتعديل الأرض بالرمال، وحماية صنف دقلة نور، ودعم التصدير، وتجهيز التمور لعملية التصدير، ويشمل الدعم اقتناء مواد متخصصة لتجهيز وحدات جديدة وتجديد تجهيزات الوحدات الموجودة وقد أدت مختلف هذه العمليات إلى تسجيل تضاعف في المنتج انتقل فيها من حجم 3.6 ملايين قنطار إلى 6 ملايين قنطار، كما تم تسجيل تحسن معتبر في مردود الشجرة الواحدة منها ما بلغ فيها الإنتاج 60 كيلوغراما.

ثالثا: تسويق التمور في الجزائر: يعتبر منتج التمور أهم منتج زراعي يمكن تسويقه الخارج نظرا امتلاك الجزائر فيه ميزة نسبية في إنتاجه وجودته. وسوف نستعرض نوعا من التفصيل واقع وأهمية تسويق التمور في الاقتصاد الجزائري.

1- التسويق الداخلي (المحلي) للتمور: يزداد الطلب على منتج التمور في الأسواق المحلية من سنة إلى أخرى ويمكن تفسير ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

☑ يعتبر منتج التمور منتجا أساسيا لكثير من الجزائريين وبالأخص سكان الجنوب الجزائري،كما يزداد الطلب على المنتج على المستوى الوطني في بعض المواسم للاعتبارات دينية كما هو الحال في شهر رمضان المبارك؛

☑ أكثر من 50% من الإنتاج الوطني من التمور تستهلك على المستوى المحلي سواء للاستهلاك البشري أو الحيواني، ولا تجد طريقها إلى الأسواق الدولية ويمكن إرجاع ذلك إلى نقطتين مهمتين وهما:

☒ أن جل المصدرين الجزائريين يكتفون بتصدير صنف "دقلة نور" نظرا لامتلاكه سمعة وصيت عاملي على مستوى الأسواق الدولية، في حين كان بالإمكان تصدير أنواع أخرى لا تقل جودة ونكهة تنتظر الترويج وتشهيرها في الأسواق الأجنبية ومن هذه الأصناف مثلا: "صنف الغرس"، صنف "طفزوين" وصنف "تموجوهارت"؛

☒ أن هناك أصناف من التمور من خصائص استهلاكها أنها تستهلك في مراحل الأولى من نضوجها عندما تكون رطبا كما هو الحال مثلا لصنف "أدالة" مما يعني أنها موجهة إلى الأسواق المحلية أكثر منها إلى الأسواق الأجنبية.

☑ عدم وجود سلع استهلاكية بديلة لمنتج التمور لا من حيث السعر ولا من حيث فائدتها الصحية؛

☑ كما يمكن إرجاع سبب ضعف التصدير مقارنة إلى الإنتاج إلى المشاكل والعوائق الذي مازالت تحول دون تصدير قوي وفعال لمنتج التمور في الأسواق الدولية.

☑ أما فارق الأسعار ما بين: تمور ذات العراجين، والتمور بدون عراجين فيمكن إرجاعه إلى سببين:

☒ **سبب تسويقي**: وهو أن التمور ذات العراجين تسوق للمستهلك بصفة أفضل وأحسن من ناحية الغلاف ومن ناحية عرضها على المستهلك، مما يجعل هذا الأخير يفضل هذا النوع من التمور؛

☒ **سبب صحي**: وهو أنه في غالب الأحيان أن التمور بدون عراجين معرضة للإصابة بالطفيليات أكثر من صنف التمور ذات العراجين.

1-1- المسالك التسويقية للتمور (قنوات التوزيع): قناة التوزيع هي الطريق التي تأخذها السلعة لكي تصل إلى المستهلك ويعتبر اختبار قناة التوزيع وحل المشاكل المتعلقة بها من أصعب المهام التي تقع على عاتق رجال التسويق وتتعدد قنوات تسويق التمور على حسب عدد المتعاملين وتنسب القناة إلى طبيعة ومجرى المنتج في عملية التسويق ويمكن تصنيفها إلى[12]:

أ- القناة القصيرة: وهي أقصر قنوات التوزيع ولا يتدخل فيها الوسطاء بعدد كبير حيث يتم البيع فيها مباشرة بين المنتج والمستهلك حيث تهتم بكميات محدودة من التمور والمستعملة على المستوى المحلي مثل: التمور اللينة ذات النوع المشترك رطب، منقر. ونجدها في حالة تجار التجزئة الكبار الذين يشترون مباشرة من المنتجين وقد يقوم المنتج ببيع محصوله من التمور في الأسواق المحلية لتجار التجزئة الذين يبيعون لحساب المنتج نفسه، وفي غالب الأحيان المنتجون يبيعون المحصول مباشرة وهو ما يزال في النخيل وهو ما يسمى بالترخيص، ويمكن القول أن هذا النوع من القناة تخص في غالب الأحيان التمور الجديدة الذي لم يمسها أي تكييف أو تجهيز، وتوجد هناك أنواع من البيع المباشر للتمور والذي جهزت بطريقة تقليدية، هذا البيع يكون بيع مباشرة أو عن طريق وسطاء البيع بالتجزئة في بيع التمور ويملكون متاجر مختلطة، هؤلاء التجار يبيعون كميات محدودة ولا يشترون إلا من عند المنتجون الصغار؛

ب- القناة المتوسطة والطويلة: لتوسيع عملية التبادل يجب انتهاج مسالك واسعة مثل القناة المتوسطة والطويلة، حيث أن هاتين الأخيرتين تحلان مشكل قناة القصيرة وزيادة عدد المتعاملين مثل المفاوضين والوكلاء حيث تستخدم كل وسيط في عملية التوزيع كطرف أساس ونميز بين الحالات التالية[13]: المنتج ← تجار الجملة ← تجار التجزئة ← المستهلك.

في هذه الحالة يتم توزيع التمور من المنتج إلى تجار الجملة في محل الإنتاج مباشرة عن طريق عملية ترخيص أي بيع التمور وهي ما تزال على النخيل أو بيعها بعد جنيها، ثم يقوم تاجر الجملة بيعها إلى تاجر التجزئة ثم المستهلك النهائي ونستخدم هذه الطريقة بصفة خاصة لدى تجار الجملة وصغار تجار الجملة.

المنتج ← وسيط ← تجار الجملة ← تجار التجزئة ← المستهلك.

وهي أطول قنوات التوزيع حيث يتوسع فيه عدد المتعاملين حيث المنتج يقوم بيع منتجاته في الحقل قبل جنيها عن طريق

عملية الترخيص، مثلا للشخص الذي يستدعي المشتري في الحقل، ثم يدخل المفاوض ودوره كما في القناة المتوسطة، إلا أن هناك زيادة بعض المتعاملين كتجار الجملة، وتجار نصف الجملة وأخيرا المستهلك.

1-2- أسواق التمور المحلية: تتعدد أنواع الأسواق خلال المسلك التسويقي بين المنتج والمستهلك، ويختلف نوع السوق باختلاف البعد المكاني بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، وأيضا اختلاف نوع الوسطاء الذين يتعاملون فيها وفي ما يلي عرضا لأهم تلك الأسواق وطبيعة الوسطاء التي يعمل فيها، وكذا الخدمات التسويقية التي تتم فيها[14]:

أ – الأسواق المحلية: من أهم أنواع أسواق التمور المحلية وهو سوق ثابت دائم، ويتم التعامل في هذا السوق بين المنتج والوسطاء (نيابة عن التجار المحليين أو تجار الجملة) أو المنتجين والتجار مباشرة بأساليب اجتهادية ويمثل الطرف الأضعف في القدرة على المساومة بافتقاره إلى البيانات التسويقية الصحيحة؛

ب – أسواق القرية: وتقام هذه الأسواق بصفة دورية في القرى في أحد أيام الأسبوع فتمد المستهلكين باحتياجاتهم من السلع التي يتم شراءها من التجار المحليين أو المنتجين، كما قد يقوم التجار المحليين والسماسرة بتجميع الكميات المناسبة من السلع من تلك الأسواق وإعادة بيعها إلى تجار الجملة؛

ج – أسواق الجملة: توجد أسواق الجملة الرئيسة للتمور في المدن مثل أسواق بسكرة، الوادي، غرداية، وتعرض فيها الثمار بمختلف أنواعها وأطوارها، وتتوافر في هذه الأسواق كثير من التسهيلات إلا أنها تتصف ببعض أوجه القصور التي تضعف من كفاءتها، ويحصر المنتجون أو تجار الجملة إنتاجهم في صناديق خشبية أو بلاستيكية، ويتم تحميله بسيارات نقل ذات حمولات مختلفة وتباع بالوزن للتجار الذين يقومون ببيعها بالجملة أو التجزئة؛

د– أسواق التجزئة: تنتشر هذه الأسواق في القرى والمدن ويتم التعامل بين المزارعين والتجار من جانب، مع جمهور المستهلكين في الجانب الآخر، ويتم بيع التمور للمستهلكين في أكياس بلاستيكية أو كراتين أو سلال من الخوص أحيانا.

2- التسويق الخارجي للتمور الجزائرية: تحتل الجزائر المرتبة السادسة من حيث الترتيب العالمي لأكبر منتج للتمور، وذلك بحسب أحد التقارير العربية الصادرة في 2006/11/08 ومن أهم ما ورد فيه أن هناك طلبا عالميا على التمور يفوق ما اعتاد عليه العالم العربي كما أشار إلى أن الأسواق المربحة لهذا المنتج توجد في أوروبا، وهي تشهد طلبا متزايدا على أصناف معينة من التمور ومنتجاتها*.

وتضيف الدراسة أن هناك العديد من الأسواق والفرص التسويقية غير المستقلة والدول التي تسيطر على إنتاج التمور في العالم على الترتيب هي: مصر، السعودية، العراق، باكستان، إيران، الجزائر، الإمارات، السودان، عمان، المغرب، وهي تسيطر على نسبة 90% من الإنتاج العالمي. إن كل هذه الحقائق والمعطيات تؤكد أن الجزائر تملك ميزة تنافسية قوية في ميدان التسويق الخارجي للتمور، مما يتعين على السلطات الجزائرية وضع إستراتيجية تصديرية فعالة من شأنها توجيه فئة المصدرين إلى الأسواق العالمية وتجسيد الأهداف المسطرة. ومع أن الجزائر لا تملك إستراتيجية تصديرية قوية للتمور، كما هو الشأن لتونس الشقيقة، إلا

أن بدأت تظهر بعض الملامح المشجعة كإنشاء مؤسسات لدعم المصدرين، وإيجاد تشريعات تهدف إلى وضع مقاييس منضمة لدخول التمور الجزائرية.

ثالثا: المقاييس المنظمة لدخول منتجات التمور إلى البلدان المستوردة: لتوضيح أهم المقاييس المعتمدة لتصدير التمور تم وضع قرار وزاري مشترك بين وزارة التجارة ووزارة الفلاحة بتاريخ 17 نوفمبر 1992، والمتعلق بعرض أو بتقديم التمور للتصدير، حيث يهدف هذا القرار إلى تحديد خصوصيات وشروط التغليف، وضع اللاصق، مناهج وضع مجموعة العينات والتحاليل المطبقة على التمور المعدة للتصدير. وأهم المقاييس الموضوعة حسب أحكام هذا المقرر الوزاري نجد ما يلي[15]:

أ- **أنواع التمور المعدة للتصدير:** إن أنواع التمر المعدة للتصدير هي مركبة على حسب التسهيلات التالية:

أ$_1$- أصناف دقلة نور: وهي الصنف الأكثر تصديرا للدول الأجنبية، من خصائصها الوزن حوالي 12غ، طولها المتوسط 4-5 سم، قطرها 1,8 سم تحتوي على السكر (3/2 من مجموع السكريات الإجمالية).

أ$_2$- أنواع التمور العادية: ونجد:نوع من التمور (رخو) نموذج الغرس، تفزويني، وخميرة، ونوع آخر من التمور الجافة: نموذج الدقلة البيضاء، ومش دقلة.

ب- **مواصفات التمور المعدة للتصدير:** المعنية بأحكام القرار الوزاري المشترك يجب أن تكون:

☑ ناضجة وقد بلغت كل نموها الفيزيولوجي، لبية ولينة؛

☑ سليمة وخالية من الرائحة الخمولية والتخمر من الضرر ومن الآفة الهامة؛

☑ يجب أن تكون نسبة السكر/الرطوبة على الأقل مساوية لـــ 2% كما يجب أن لا تتعدى 30% من وزن الفاكهة.

ج- **كيفية تقديم التمور المعدة للتصدير:** يجب أن يكون تقديم التمور المعدة للتصدير كالآتي:

☑ يجب أن يكون طول الغصينات المنفصلة أو غير المنفصلة 10سم و يحمل كحد أدنى 4 فواكه لـــ 10سم من الطول؛

☑ تمور دقلة نور هي التمور الوحيدة التي يسمح بتقديمها بالترتيب على شكل طبقات منسقة؛

☑ يجب قطع الغصينات بصفة دقيقة؛

☑ في حالة تقديم التمور على شكل قروط أو غصينات يجب أن يكون الوزن مسموح بـــ 50% من التمور المنفصلة؛

☑ يجب أن تقدم التمور العادية الرخو كاملة أو مترعة النوى، مضغوطة، أو غير مضغوطة.

د- **مقاييس متعلقة بالوزن:** تتحدد معايير التمور بالوزن الأدنى على أساس وحدة الفواكه أن الوزن الأدنى لفئة التمور تحدد كما يلي:

☑ 7غرامات لتمور دقلة نور على شكل قروط الغصينات أو العادية؛

☑ 6 غرامات لتمور دقلة نور معياري (*standart*)؛

☑ 5 غرامات لدقلة نور (فريزة).

ه- **مقاييس متعلقة بالتمور (المسموح بها للتصدير):** المقاييس المسموح بها لنوع وفئة التمور هي كالآتي:

1- تمور دقلة نور على شكل غصنيات (أو عادية):

☑2% من التمور التي تبدو حاملة للطفيليات أو ذات الآثار الدودية؛

☑3% من التمور لا تستجيب لمواصفات المعاير وذلك لعدم صلاحياتها؛

☑3% التمور لا تستجيب لمواصفات أخرى للنوعية إن تراكم نسب التفاوت المسموح به لا يجب لأي حال من الأحوال أن يتعدى 5%.

2- التمور دقلة نور فريزة:

☑ 5% من التمور تبدو حاملة للطفيليات أو ذات الآثار الدودية أو البرازيتية؛

☑ 10% من التمر لا يستجيب لمواصفة المعايرة والنوعية؛

3- التمور العادية الرخو:

☑ 5% من التمور تبدو حاملة للطفيليات أو ذات الآثار الدودية أو البرازيتية؛

☑ 10% من التمر لا يستجيب لمواصفة المعايرة والنوعية.

4- التمور العادية الجافة:

☑ 5% من التمور تبدو حاملة للطفيليات أو ذات الآثار الدودية أو البرازيتية؛

☑ 15% من التمور التي تستجيب لمواصفة المعايير.

و- مقاييس تكييف التغليف، إلصاق البطاقة:

☑ يجب أن تتكيف وتتطابق التمور المعدة للتصدير مع الشروط المطلوبة لحمايتها وعدم إتلافها؛

☑ يجب أن يكون التغليف المستعمل للتمور صلبا مانعا لتسرب الماء وجافا، كما يجب أن يكون مطابقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 4/91 بتاريخ 1991/01/04؛

☑ الأدوات أو المعدات المستعملة بداخل الطرود يجب أن تكون جديدة ونظيفة لتجنب كل فساد داخل وخارج التمور المكيفة؛ واستعمال الطوابع والأوراق من شأنه أن يحدث احتكاكا مباشر بالفاكهة التي تحتوي استعمالات ما عدا تلك الطوابع المطبوعة والمنجزة بواسطة حبر أو غراء غير سام؛

☑ يجب أن تعزل التمور من جدران أو جوانب التغليف بواسطة الورق أو بكل الوسائل التي باستطاعتها ضمان حمايتها من هذه الأضرار؛

☑ يجب أن تكون الرزم والعلب المغلقة بورق شفاف عازل؛ ويجب أن تكون أقراط التمور محمية بواسطة غلاف صلب من الأفضل أن يكون شفاف.

رابعا: الحلول الممكنة لمواجهة عراقيل التسويق وآفاق تصدير التمور في الجزائر: لمواجهة الصعوبات المعرقلة لعملية تسويق التمور لابد من معالجة المعوقات السابقة كالآتي:

☑**الشراء أو الإنتاج:** معالجة مشكلة الشراء أو الإنتاج لا تتحقق إلا بعد حصول تنظيم لسوق التمور تتوفر فيه كل المقاييس أو الشروط لكي يكتسب سمعة على المستوى الوطني والدولي؛

☑حتى يتم العمل على زيادة الأنواع الجيدة والمطلوبة من التمور في الأسواق الخارجية عن طريق تشجيع الاستثمارات الصغيرة وتقديم الإعانات من طرف الدولة للمنتجين، وهذا ليمكن من المحافظة على سمعة التمور الجزائرية المكتسبة عبر السنين من جهة، ومن جهة أخرى عدم إفساح المجال أمام الزبون الأجنبي لإلغاء العقد مع المصدر الجزائري لكي لا يغتنم الفرصة مصدرون من غير الجزائريين أو المنافسين منتجاتهم من التمور على حساب المنتج الجزائري من التمر؛

☑**الفرز والمعالجة:** حل إشكالية فرز التمور، يتطلب من المصدرين أنفسهم تنظيم حملات إشهارية بالوسائل المحلية قبل موسم جني

التمور، لكي يتسنى لهم الحصول على اليد العاملة المطلوبة في عملية الفرز.

☑أما مرحلة معالجة التمور فهي عملية تنظيمية، حيث يمكن للمصدرين المساهمة جماعيا في شراء عدة وحدات لمعالجة التمور، ويتم تحولها من طرف الجميع حسب سلم زمني متفق عليه؛

☑**التغليف**: لا يمكن معالجة مشكل تغليف التمور في الجزائر إلا بإرساء قواعد لهذه الصناعة الهامة جدا والتي تعتبر عماد اقتصاد السوق، ويقترح بعض المسوقين للتمر إقامة لمثل هذه الصناعة، وذلك من أجل توفير الأغلبية المناسبة لمنتجات التمور عوض استيرادها، وفي ذلك خفض لنفقاتهم من جهة وتعميم لتجربتهم في صناعة أنواع الأغلفة لغير التمور من جهة أخرى؛

☑**الإجراءات الجمركية**: لتفادي شكاوي المصدرين الخواص عامة ومصدري التمور خاصة من تباطؤ الإجراءات الجمركية، فإن تنظيم فرق جمركية متنقلة أثناء موسم جني التمور لتقوم بالجمركة في عين المكان هي من الاقتراحات الأساسية التي يطالب بها المصدرين. وفي هذه العملية ربح للوقت وعدم إفساد التمور المعدة للتصدير؛

☑**النقـــــــل**: التصدير الجيد يتوقف على النقل الجيد، هذا الأخير لا يكون كذالك إلا إذا أحترم في الوقت وتجندت له كل الوسائل المتاحة من بواخر إذا كان النقل بحريا وطائرات إذا كان النقل جويا، فعملية تصدير التمور في النهاية في مصلحة ومنفعة البلاد بكاملها، لأنها تعمل على جلب العملة الصعبة، وهذه الغاية في حد ذاتها كفيلة بأن تجند لها كل الوسائل وتحترم فيها كل المواعيد؛

☑**الدفـــــــع**: يوجد مفهوم في الاقتصاد يطلق عليه الحوافز، وبالنسبة لمصدري التمور فإن حوافزهم هي عملية استرجاع عوائد صادراتهم في بنوكهم المحلية، خلال مدة تقل عن 6 أشهر بكثير، وهذا يعمل على تشجيعهم في المواسم القادمة من جهة، وزيادة وتوسيع نشاطهم الإنتاجي من جهة ثانية.

خامسا: آفاق تصدير التمور في الجزائر: إن المنافسة الشديدة من الدول المنتجة لإيجاد أسواق لتصريف التمور الطازجة والمجففة توجب إيجاد وسائل كفيلة لتطوير إمكانيتنا لإيصال هذه التمور إلى الأسواق العالمية، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي[16]:

- ✓ تطوير تكنولوجيا بتعبئة وتغليف التمور بما يلاءم والتطور الحاصل في تعبئة وتغليف الأغذية.
- ✓ الحصول على شهادات الإيزو *ISO* ، الهسب *HACCP* ، اليوروكاب *Euro cap* ؛
- ✓ المشاركة في المعارض، وفتح مكاتب لترويج التمور في دول العالم وتعريف العالم بأهميتها الغذائية والصحية؛
- ✓ المحافظة على التمور بالتبريد أو التجميد؛
- ✓ استخدام الوسائل الكفيلة بإيصال التمور بأفضل حالة إلى الأسواق العالمية؛
- ✓ رفع الخبرة والمهارة الفنية والتسويقية لمنتجي ومصنعي التمور وذلك عن طريق الدورات المتخصصة في مجال عمليات ما بعد الحصاد إلى وحدات التعبئة والتغليف إلى عمليات التبريد والتجميد؛
- ✓ رفع خبرة العاملين في مجال التسويق في مجال المعرفة بهياكل الأسواق والاستراتيجيات التسويقية المناسبة؛
- ✓ المحافظة على مستوى المواصفات والمقاييس الخاصة بالتمور وأنواعها ومنتجاتها.
- ✓ رفع كفاءة العاملين في مجال التمور بالتقنيات الحديثة بتعقيم التمور.

الخاتمة:

إن تكرار الأزمات البترولية وانخفاض أسعارها في الآونة الأخيرة وارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية لكل السلع ومخاوف وتحذيرات الخبراء الاقتصاديين الأجانب والمحليين دفع بالدولة إلى إعادة النظر في كل أساليب وسياسات التنمية الاقتصادية معتمدة

في ذلك على أفضل التقنيات والاستعانة بالخبرات الأجنبية وتفعيل دور ونشاط كل القطاعات بدون استثناء فرصد لها مبالغ مالية هامة إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب والمرغوب فيه وذلك لانعدام إستراتيجية وطنية ونظرة عامة للأفق تسمح بترقية كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي.

وترتكز عملية تصدير التمور على الآلية التسويقية التي تستخدمها الدول العربية في ترويج المنتج، كعمليات التعبئة، شكل الأكياس ونوعية التغليف، هذا فضلا عن جودة المنتج، فبالرغم من توفر المادة الأولية (التمور) في الجزائر وإمكانية إنتاج العديد من الموارد الضرورية المستوردة عن طريق تصنيع التمور إلا أن القطاع مازال ضعيف الحصة، إذ يحتاج إلى دعم واهتمام كبيرين في مقابل للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، لذا يجب الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال وذلك بسن قوانين وبرمجة مشاريع ومخططات تعمل في إستراتيجية "زيتنة الشمال وتنخيل الجنوب" لمواجهة مشكلة الموارد الناضبة.

وزراعة التمور في الجزائر تشكل موردا هاما إذا ما نجحت الدولة في إعادة الاعتبار له وفتح الأسواق الخارجية لتصدير الفائض المحقق ولابد من استغلال الأراضي الصحراوية لزراعة التمور والقيام بدراسات علمية وفتح المجال لكل المستثمرين في هذا القطاع محليين كانوا أجانب لاستغلال كل الفرص المتاحة وكل المساحات وذلك لتنويع مصادر التنمية الاقتصادية دون التركيز على مصدر واحد لذلك نقترح التوصيات التالية:

- ☑ وضع خطة شاملة وإستراتيجية مثلى لزراعة التمور في الجزائر؛
- ☑ توسيع قنوات التسويق لهذا المنتج للحد من المضاربة؛
- ☑ منح فرص لصناعة التمور لتجنب الكساد والتعفن؛
- ☑ تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية؛
- ☑ تحقيق التكامل بين النظم الإنتاجية والتصديرية مع تحسين الكفاءة التخزينية؛
- ☑ القيام بدراسات تقنية لمعرفة سلوك المستهلك والمنتج والمخزن للتمور وهذا بهدف قياس حجم الفائض منه لاتخاذ قرارات تصديرية ذات الكفاءة العالية في المستقبل؛
- ☑ توزيع قنوات التخزين المناسبة، وتوفير العبوات ذات المقاس العالمي، وتوفير أسواق خاصة لبيع مخلفات النخيل من السعف والجريد.

الملاحق:

الملحق رقم"01": يبين حجم الإنتاج للتمور خلال الفترة 2005-2009 الوحدة مليون قنطار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الكمية	3,9	4,6	5,2	5,8	6,3

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم"02": يبين حجم صادرات الجزائر من التمور الوحدة : الطن

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الكمية	7200	7960	9200	10000	12000

المصدر: معطيات المديرية العامة للجمارك.

الهوامش:

[1]- محمود الأشرم: **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007، ص:508.

[2]- سوران وفيق العاني: "**علم الاقتصادي الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005، ص:7.

[3]- سالم النجفي: "**السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ص ص:234-237.

[4]- محمود الأشرم: **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مرجع سابق، ص:524.

[5]- حسان عبد الله: "**واقع الزراعة في الجزائر وإشكالية تطويرها**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ، دفعة2007، ص:67

[6]- انظر الملحق رقم 01+02.

[7]- حسان عبد الله: "**المرجع السابق**"، ص:67.

[8]- حسان عبد الله: "**المرجع السابق**"، ص:69.

[9]- الديوان الوطني للإحصائيات.

[10]- وزارة الفلاحة:مقال: ن/هدى: المساء، 2009/11/09 تاريخ التصفح: 31-07- 2011 *http://www.djazairess.com/alahrar/8882*

[11]- عمر عزاوي: «**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**»، مجلة محكمة علميا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 01، سنة 2002.

[12]- عزاوي عمر: "**إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**"، **وواقع زراعة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2005.

[13]- صلاح الشنواني: "**الإدارة التسويقية الحديثة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، سنة 2000، ص: 292.

[14]- بن عيسى بشير: "**نحو نموذج متكامل لاقتصاديات التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص: 234.

[*] أرقى وأوجود أصناف التمور هي صنف دقلة نور العالمي والذي هو بالأساس منتج جزائري خالص.

[15]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المقرر الوزاري المشترك بين وزارة التجارة ووزارة الفلاحة بتاريخ 17 نوفمبر 1992.

[16]- حسن خالد حسن العكيدي: " **المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، سنة 2010، ص:02، www.iraqi-datepalms.net

قائمة المراجع:

1) عبد الكريم قاسم منصور: "**تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج التمور في العراق للمدة** (1980–2000)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة بغداد، كلية الزراعة، الاقتصاد الزراعي، سنة 2006.

2) عمر عزاوي: مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان: "**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**"، مجلة محكمة علميا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 01، سنة 2002.

3) محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007.

4) سوران وفيق العاني: "**علم الاقتصادي الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.

5) سالم النجفي: "**السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، سنة 2006.

6) روزماري مونجومري: "**الإنتاج المحصولي في البلدان المتوسطية الشريكة في تزايد مستمر**"، يوروستات "إحصاءات باختصار 2009".

7) حسن خالد حسن العكيدي: "**المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، على الموقع www.iraqi.datepalms.net .

8) غريب رضوان محمد: "**المتطلبات البحثية لمعالجة مشكلة صادرات التمور السعودية**"، الكلية التقنية، نجران، ورقة رقم: 306-3.

9) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

10) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

11) فداء الروابدة: "**واقع زراعة النخيل في الأردن**" ،وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

12) وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، عرض حول: قطاع النخيل وبرامج تنميته.

13) حسن خالد حسن العكيدي: " المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا"، سنة 2010، www.iraqi-datepalms.net

14) عبد المطلب عبد الحميد" التمويل المحلي والتنمية المحلية" الدر الجامعية الإسكندرية، 2001.

15) FAO 2000a. Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the WTO Negotiations From the Perspective of Developing Countries, Report and papers of an FAO Symposium held at Geneva on 23-24 September 1999. Rome.

16) FAO 2000b. Agriculture: Towards 2015/30, Technical Interim Report. Rome.

17) FAO. 1997. Benefits and Problems of Promoting Sub-Regional Food Trade .AFMESA/FAO Workshop, Harare, Zimbabwe, 18-21 November 1997. Rome